



Wednesday 15th - May 2013 - No.8801

E-mail: biz@alayam.com



للمتابعة النشرة الاقتصادية وجه كاميرتك نحو شعار الملحق الاقتصادي

متوقعا الإنتهاء منها خلال 2016 وتنتج 1500 ميجاوات.. ميرزا:

بحث تمويل المرحلة الثانية من محطة الدور بقيمة 1.5 مليار دولار



ميرزا خلال مشاركته بالمؤتمر

في اليوم والمملكة تحتاج إلى 145 مليون جالون فقط». وأضاف: «الطاقة الإنتاجية للكهرباء 4 آلاف ميجاوات في اليوم والبحرين بحاجة إلى 3 آلاف ميجاوات، ولكن هناك زيادة في الطلب لذلك نخطط للمرحلة المقبلة». جاء ذلك خلال تصريح للصحفيين على هامش مؤتمر القيادة الدولية التي نظمتها جمعية الإداريين البحرينية تحت شعار «استراتيجيات التحول الناجح لثقافة المؤسسة». وقال ميرزا ان الثقافة المؤسسية مهمة ولكل دولة ثقافتها الخاصة، كذلك لكل شركة ثقافتها المؤسسية التي تؤثر على إنتاجية المؤسسة. وأوضح ميرزا انه إذا كانت الثقافة المؤسسية مبنية بالطرق السليمة نرى نجاح تلك المؤسسات، مثل شركة «ابل» التي ابتدأت أعمالها كشركة صغيرة جدا متخصصة في صناعة الكمبيوترات الشخصية فقط على مدى 20 عاما، ومن بعدها دخلت في مشاكل فقررت ان تدخل في الثقافة المؤسسية التي تشجع على الابتكار والإبداع.

تغيير الطريقة المتعامل بها. وبين ميرزا أنه تم زيادة المولدات التي يتم وضعها أمام البيوت في حال انقطاع الكهرباء إلى 125 مولدا وتم طلب 35 آخر، إضافة لزيادة عدد خطوط مركز اتصال البلاغات في الصيف إلى 40 خط مع زيادة عدد العمال مع إخبار المواطن بأخر التطورات والمتبقي من الوقت لإرجاع الكهرباء الأمر الذي ساعد الكثير على الاستقرار. وأشار ميرزا إلى أنه تم عمل مراكز للطوارئ في كل محافظة لتفادي ازدحام الشوارع وتوفير الوقت، إضافة لزيادة عدد مركبات السيارات التي تكتشف موقع العطل، حيث كان في السابق يتم حفر مسافات طويلة ولكن الآن السيارة تبين موقع الخلل توفيراً للوقت والكلفة. وعند سؤاله حول شكاي المياه، قال: «كانت هناك شكاي محدودة في العام الماضي وستكون أقل هذا العام بفضل مشاريع أنابيب المياه التي يتم العمل فيها حالياً في جميع المناطق، وستوفر محطة الدور 48 مليون جالون، والطاقة الإنتاجية للمياه 205 ملايين جالون

نضال الشيخ: تصوير: نور محمد

كشف وزير الدولة لشؤون الكهرباء والماء د.عبدالحسين ميرزا عن وجود مشاورات مع وزارة المالية لبحث تمويل المرحلة الثانية من محطة الدور وهو المشروع الذي من الممكن أن يكلف حوالي 1.5 مليار دولار، مشيراً إلى انه وحسب التقديرات الأولية سينتج حوالي 1200 إلى 1500 ميجاوات من الكهرباء وسيتم الإنتهاء منه في 2016. وذكر ميرزا بأن محطة الدور المرحلة الأولى كانت آخر محطة تم بناؤها وتدشينها نهاية ابريل من قبل جلالة الملك، منوها إلى ان هناك تحسناً كبيراً لما يحدث من انقطاع في الكهرباء والماء؛ فيحسب الحقائق والأرقام المسجلة كانت تشير إلى ان متوسط فترة الانقطاع الكهربائي في صيف عام 2010 لكل مشترك 3 ساعات أي بمعدل 170 دقيقة وتقلصت إلى 18 دقيقة فقط في 2012، بسبب



كمال: الفرص متاحة لزيادة التعاون مع اليابان



وزير المواصلات

أكد كمال بن أحمد وزير المواصلات القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية أن الفرصة متاحة أمام كل من مملكة البحرين وامبراطورية اليابان لزيادة التعاون الاقتصادي بينهما ورفع مستوى التجارة البينية لأكثر من مستواها الحالي. جاء ذلك خلال لقائه مع وفد «رابطة التعاون الاقتصادي البحريني الياباني JBEC» الذي ضم ممثلي 27 شركة يابانية في قطاعات صناعية عدة هي الهندسة والمواد البتركيماوية والأغذية والتمويل والطاقة المتجددة والفولاذ والتجارة برئاسة يوشيهيرو شيجيهيسا الرئيس الفخري لمجموعة جيه جي سي JGC Group. وقد اطلع الوفد الزائر على المميزات التنافسية للاقتصاد البحريني وما يتميز به من تنوع وحرية، واطلع على سياسة المملكة في التعامل مع أبرز المتغيرات الاقتصادية بمرونة وما حققتها المملكة من مواقع متقدمة في عدد من المؤشرات الدولية المتعلقة بالتنافسية العالمية بالمقارنة مع

المركزي يمنح ترخيصاً لشركة «نكست كير»

منح مصرف البحرين المركزي ترخيصاً لشركة نكست كير «Nextcare» القابضة (ذ.م.م) لتأسيس شركة نكست كير البحرين ش.م.ب (م) وذلك لمزاولة أعمالها في مملكة البحرين. الجدير بالذكر أن شركة نكست كير القابضة والتي تأسست في البحرين برأسمال مدفوع بلغ 8 ملايين دولار أمريكي، أصبحت بحلول العام 2006 مملوكة من قبل مجموعة ألمانز العاملة في ولاية بفاريا في ألمانيا. كما تمتلك الشركة والتي تتخذ من البحرين مقراً لها كشركة مساهمة بحرينية عدة شركات في كل من الإمارات، ومصر، ولبنان والمملكة العربية السعودية. وتختص هذه الشركة والشركات التابعة لها بالعمل في مجال تقديم

تغطية الإصدار 93 لصكوك التاجير الإسلامية

أعلن مصرف البحرين المركزي بأنه تم تغطية الإصدار رقم (93 BH00034P09E6) من صكوك التاجير الإسلامية الحكومية قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين. تبلغ قيمة الإصدار 20 مليون دينار بحريني لفترة استحقاق 182 يوماً تبدأ في 16 مايو 2013 إلى 14 نوفمبر 2013. ويبلغ العائد المتوقع لهذه الصكوك 0.85% مقارنة بالإصدار السابق الذي كان بعائد 0.85% علماً بأنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة 220%.

أفضل بنك في الشرق الأوسط 2013





خلال اللقاء الترحيبي الذي أقامته رابطة التعاون البحرينية اليابانية

د. فخر اليابان ثاني أكبر شريك تجاري للبحرين

منتدى الأعمال الاقتصادي الياباني البحريني يبحث فرص الاستثمار المشترك

محور الشؤون الاقتصادية

قوائم التصنيف العالمية ذات الصلة بالمناطق الحرة، حيث وضع الاستطلاع الذي قامت به مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر منطقة البحرين العالمية للاستثمار (biip) في المرتبة (15)، وميناء خليفة بن سلمان في المرتبة (16)، ومطار البحرين الدولي في المرتبة (19)، ومنطقة البحرين اللوجستية في المرتبة (30)، مما يؤكد التقدم الذي تحظى به البحرين على الصعيد الاقتصادي العالمي وإلى أي مدى قد تذهب البحرين في تعزيز البنية التحتية اللوجستية لديها.

من جانبه أكد رئيس جمعية التعاون الاقتصادي الياباني البحريني، يوشيهيرو شيجيهيسا: على أهمية الزيارة في توثيق التعاون الاقتصادي بين الجانبين في مختلف المجالات خاصة فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز.

وأضاف أن رجال الأعمال البحرنيين يمكن أن يمثلوا الشركات اليابانية وأن يكونوا قاعدة انطلاق للوصول إلى مختلف الأسواق الخليجية.

ولفت إلى أن بعض الشركات اليابانية العاملة في البحرين تقوم بعدد من المشاريع في البحرين منها إدارة وتنفيذ مشاريع هندسية كبيرة في شركة نفط البحرين «بابكو» دون أن يكشف عن طبيعتها، إضافة إلى استثمارها في قطاع الكهرباء بالملكة. وأوضح أن الوفد الياباني يضم 50 من رجال الأعمال يمثلون 20 من الشركات اليابانية العاملة في قطاعات المال والطاقة والأدوية والمقاولات والمواد الغذائية وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي.

من ناحيته دعا النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، إبراهيم زبل، المؤسسات المصرفية المتواجدة في المملكة إلى الاستفادة من وجود الكم الهائل من رجال الأعمال اليابانيين في المملكة، مضيفاً أن البحرين تعتبر مركزاً مالياً رئيسياً في المنطقة وبالتالي يمكن أن تكون مركزاً لتبادل الأموال والحركة الاستثمارية.

وأضاف في تصريح على هامش اللقاء أنه بالإمكان أن تستفيد المملكة أيضاً من الشركات اليابانية العاملة في مجال النفط والتكنولوجيا والصناعات الثقيلة كالألومنيوم.

بأعمال تجارية عن طريق إزالة الحواجز التجارية والعقبات وتطوير العلاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف.

وأضاف أن البحرين تعد محورا هاما للأعمال التجارية مع أكبر المؤسسات المالية في الخليج، حيث يعتبر المناخ الاستثماري في البحرين حراً ومفتوحاً وقادراً على المنافسة عالمياً وبيئة الأعمال شفافاً مع التركيز على الاستدامة والمهارات في ظل التشريعات والقوانين التي خطتها القيادة الحكيمة والحكومة.

وأكد أن البحرين تمتلك رؤية فريدة للمستقبل الذي يقوم على التنوع الاقتصادي المستدام والإنتاجية في مختلف القطاعات، والتي تمثلت من خلال الرؤية الاقتصادية 2030 هي نقطة بارزة ومهمة للمملكة في ظل المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. وتابع الوزير في كلمته إلى أن الاستراتيجية الصناعية في البحرين تهدف إلى تعزيز القطاع الخاص من خلال تعزيز قدرتها التنافسية وتسهيل ذلك لتوسيع نطاق المنتجات والخدمات في الأسواق المحلية والدولية كما تمتلك قوة الدفع على توفير بنية تحتية عالمية المستوى يرافقه إطار تنظيمي فعال، بالإضافة إلى تعزيز مفهوم الجودة والكفاءة يرافقه سيادة القانون كما هو في اليابان وهذا التشابه في وجهات النظر يجب أن يسهل إلى حد كبير العلاقات التجارية والتعاونية بين القطاع الخاص في كلا البلدين.

وأشار إلى أن السوق البحرينية تمتلك مجموعة من المميزات كالمعاملة الماهرة، وانخفاض تكاليف التشغيل وعدم وجود الضرائب على الشركات وهو ما يحفز على جذب الاستثمارات لمجموعة واسعة من القطاعات، بالإضافة إلى السجل الحافل في عدد من القطاعات الرئيسية مثل، والتصنيع، وتجارة التجزئة، والخدمات المصرفية، والسياحة، وغيرها الكثير مع القطاعات الجديدة النامية في كل وقت.

حيث أشار الوزير إلى أن مملكة البحرين قد حققت المركز الأول بحسب مؤشر الحرية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة السابعة عالمياً وفقاً لمؤشر السنوي (2012) المنشورة من قبل «معهد فريزر». وأضاف إن البحرين حازت على مستويات متقدمة في

والخدمات والتعاون التكنولوجي، فالمدارات الرفيعة المستوى مع جلالة إمبراطور اليابان ورئيس الوزراء الياباني أسفر عنها مذكرة تعاون في مجالات التصنيع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الفضاء وطاقة التخطيط والهندسة والتكنولوجيا.

وتحدث الوزير عن الفرص الاستثمارية التي من الممكن أن تستغل بين اليابان والبحرين، مشيراً إلى أنه من الممكن استغلال العديد من تلك الفرص والتي من أهمها التعاون في مجال تصنيع السيارات حيث تعتبر اليابان من عمالقة تصنيع السيارات حيث بإمكان الجانب البحريني المشاركة في إنتاج مكونات السيارات خصوصاً المتعلقة بالألمنيوم وإنتاج مكونات الفضاء.

كما أكد عن رجال الأعمال على أهمية تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين إلى مستويات أعلى لإسما في القطاع المصرفي والصناعي. جاء ذلك على خلال افتتاح المنتدى الاقتصادي البحريني الياباني الأول الذي أقيم أمس الذي تنظمه رابطة التعاون الاقتصادية اليابانية البحرينية JBICA، بالتعاون مع سفارة إمبراطورية اليابان لدى مملكة البحرين، بمشاركة وفد تجاري ياباني يضم 50 رجل أعمال يمثلون 20 شركة مختلفة التخصصات والمجالات.

وحضر افتتاح المنتدى سفير إمبراطورية اليابان لدى مملكة البحرين شيجيكي سومي، وسفير مملكة البحرين في طوكيو الدكتور خليل حسن، وعدد من كبار المسؤولين ببعض من الوزارات والهيئات الحكومية وعدد من رجال الأعمال وأعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين.

وكشف الوزير خلال كلمته الافتتاحية أن اليابان تعد ثاني أكبر شريك تجاري للمملكة، مذكراً حجم التجارة بين البلدين بأكثر من 3.5 مليار دولار.. وأكد الوزير على أهمية منتدى الأعمال البحريني الياباني الذي يعد فرصة للمشاركة في طرح المزيد من الأفكار حول زيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين، منوها بما بذلته السفارات المعنية لدى مملكة البحرين من إسهامات في السنوات الأخيرة لتنمية العلاقات التجارية والثقافية بين البلدين والتي عززتها الزيارة التاريخية لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى اليابان في عام 2012 والتي أظهرت علامات فارقة لمنفعة المتبادلة لكلا البلدين في العديد من المجالات بما في ذلك الصناعة والتجارة والطاقة والاستثمار

ومن ناحية أخرى، هناك فرص جيدة للشركات تكنولوجية المعلومات والاتصالات في البحرين للاستفادة من السوق اليابانية، كاستفادة من مركز اليابان لبرامج التميز التي تعتبر نماذج جيدة للصناعة البحرينية والأوساط الأكاديمية لمحاكاة.

ونوه الوزير إلى أن دور وزارة الصناعة والتجارة في وضع التشريعات والسياسات ذات الصلة بالقطاع الصناعي والتجاري والتحسين المستمر للبيئة التجارية، سهل القيام

«المؤسسة العربية المصرفية» تحقق 3.2 مليون دولار

أعلن بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي أسس عن تحقيق أرباح صافية خلال الربع الأول من العام 2013 قدرها 3.2 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 1.6 مليون دولار أمريكي تحققت خلال الربع الأول من العام الماضي. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي خلال الربع الأول 4.1 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 3.4 مليون دولار أمريكي للربع الأول من العام السابق، في حين انخفضت المصروفات التشغيلية إلى 0.8 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع 1.8 مليون دولار أمريكي للفترة المقابلة من العام الماضي. بلغ مجموع حقوق المساهمين كما في 31 مارس 2013 نحو 239.2 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 236 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2012.

بينما ظلت قاعدة رأسمال البنك قوية حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 27.1٪ ويتكون في معظمه من الفئة الأولى الذي سجل معدلاً عالياً نسبته 26.8٪.

كما بلغ إجمالي قيمة موجودات بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي 1073 مليون دولار أمريكي في نهاية الربع الأول من العام مقارنة مع 1067 مليون دولار أمريكي نهاية العام 2012. وفي تعليق له على هذه النتائج قال نايف خان العضو المنتدب لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي: «النتائج المالية التي تحققت في بداية العام مشجعة، وقد جاء النمو في الدخل التشغيلي من ثبات جودة المحفظة مدعوماً بالزيادة في الدخل من الرسوم والعمولات المكتسب من خلال ترتيب قروض مجمعة للعملاء في أسواقنا الأساسية.

كما أدى تحسين الكفاءة إلى خفض المصروفات التشغيلية، وبناء على ذلك فإننا نأمل أن نشهد خلال بقية العام استئناف النمو في حجم الميزانية العمومية نظراً لوجود عمليات واعدة قيد النظر».



جانب من الحضور تصوير: نور محمد



ميرزا خلال المؤتمر

خلال مؤتمر القيادة الدولي 2013 بفندق الكراون بلازا.. د. ميرزا:

الاستراتيجية الاقتصادية 2030 تدعم التحولات الإدارية الناجحة

محور الشؤون الاقتصادية

واستعرض الوزير عددا من التجارب والأبحاث التي قام بها العلماء والخبراء في الإدارة المؤسسية الحديثة وكيفية الاستفادة من تلك التجارب. كما القى الدكتور عادل حمد عبدالرحمن الرئيس التنفيذي لشركة درفلة الألبينوم ورئيس جمعية الإداريين كلمة عبر فيها عن بالغ شكره وأعضاء الجمعية للدكتور عبدالحسين بن علي ميرزا وزير الدولة لشؤون الكهرباء والماء لتفضله برعاية هذا المؤتمر الهام وقال اننا نهدف إلى استعراض التجارب الإدارية من خلال الاستفادة من التطورات الإيجابية في جذب الشركات والمؤسسات التجارية العالمية الكثيرة وقال ان مملكة البحرين تعتبر مناخاً ممتازاً للاستثمارات المحلية والعربية والعالمية وتشجع السياسات الاقتصادية لجعل القطاع الخاص محرك أساسي لنمو الاقتصاد في ظل التطورات المالية والاقتصادية والتي أصبحت فيه المؤسسات تبحث عن تغيرات جذرية في إدارة وقيادة انشطتها حتى تتمكن من مواصلة نجاحها وتقدمها.

ثم تحدث سفير جمهورية الهند لدى مملكة البحرين كلمة عن تجاربه في السلك الدبلوماسي من خلال تعامله في العديد من بلدان العالم التي عمل بها مشدداً على

أحد وزير الدولة لشؤون الكهرباء والماء د. عبدالحسين ميرزا ان مملكة البحرين وبحرص حكومتها الرشيدة تسعى دائماً للاستفادة من تجارب الآخرين الناجحة، وقال ان استراتيجية البحرين الوطنية 2030 تدعم وتشجع التحولات الإدارية إلى الأفضل مما ينتج عن ذلك تحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة الثقافة المؤسسية وتحسين بيئة العمل والتطور المؤسسي وقال ان المؤسسات الناجحة والصحية في الثقافة المؤسسية تتقبل وتدعم التعددية والمعاملة العادلة.

جاء ذلك خلال افتتاحه أسس بفندق كراون بلازا مؤتمر القيادة الدولي 2013 الذي تنظمه جمعية الإداريين البحرينية حيث قدم الوزير عرضاً وكلمة رئيسية حول المبادئ الأساسية للإدارة الناجحة مستعرضاً العديد من الأمثلة والتجارب في كبرى الشركات والمؤسسات العالمية التي مكنت تلك المؤسسات من تحقيق ثقافة مؤسسية ناجحة مما أدى بدوره إلى زيادة تنافسها هذه الشركات والارتقاء بها وهو المؤتمر الذي يأتي تحت رعايته.

خلال الربع الأول من 2013

بنك الإثمار يحقق 450 ألف دينار أرباحاً صافية

أعلن بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، أمس عن تسجيل أرباحاً تقدر بـ 540 ألف دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2013، بالمقارنة مع خسائر بلغت 170 ألف دينار بحريني تم تسجيلها في الفترة نفسها من العام الماضي.

وقد جاء هذا التصريح على لسان صاحب السمو الملكي الأمير عمرو الفيصل، في أعقاب مراجعة وموافقة مجلس الإدارة على النتائج المالية الموحدة للبنك لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2013.

وقال سموه: «بالإضافة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة بنك الإثمار، يسرني أن أعلن أن البنك يعود إلى تحقيق الربحية، بالإضافة إلى تسجيله أرباحاً في الربع الأول. كما يسعدني أيضاً أن أعلن عن أن الدخل التشغيلي يواصل استقراره عند 19.4 مليون دينار بحريني، على الرغم من تدني ربحية بعض الشركات التابعة للبنك في الخارج نتيجة انخفاض معدلات هامش الربح». وأضاف سموه: «إن مراقبة التكاليف أصبحت أمراً يتم التركيز عليه بشكل رئيسي. ففي الربع الأول من العام 2013، انخفضت إجمالي النفقات بما نسبته حوالي 6 بالمائة من خلال مقاييس مراقبة التكاليف - حيث أن ذلك يعد بمثابة إنجاز مثير للإعجاب تم تحقيقه على الرغم من عملية التوسع المستمرة لشبكتنا للتجزئة المصرفية، كما استمر البنك في اتخاذ مخصصات الحيطه والحذر».

واستطرد سموه قائلاً: «نتيجة لذلك، فقد زاد الدخل التشغيلي قبل خصم مخصصات الحيطه والضرائب بنسبة 31 بالمائة لتصل إلى 2.2 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2013 وذلك بالمقارنة مع مئيلتها التي بلغت



محمد بوجيري



الأمير عمرو الفيصل

1.6 مليون دينار بحريني في الفترة نفسها من العام الماضي. وقد زادت الميزانية العمومية بشكل طفيف ولكن الأعمال الأساسية للبنك تواصل النمو في المراجعة وغيرها من الخدمات التمويلية حيث ارتفعت بنسبة 5.5 بالمائة لتصلح 1.186 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2013 بالمقارنة بـ 1.124 مليون دينار بحريني كما في 31 مارس 2012. كما زادت حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية غير المقيدة بنسبة 10.4 بالمائة لتصل إلى 662.6 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2013، بالمقارنة بـ 600.1 مليون دينار بحريني كما في 31 مارس 2012. وأضاف سموه: «بعد تحوله إلى بنك إسلامي وللتنجزة، يواصل بنك الإثمار العمل على الخروج من محفظته المصرفية الاستثمارية والتي انخفضت بنسبة 12.6 بالمائة لتصلح 393.5 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام

2013 بالمقارنة بـ 450.5 مليون دينار بحريني كما في 31 مارس 2012». وقال سموه: «أنه خلال الربع الأول، قام بنك الإثمار باستكمال عملية تحول الأعمال التجارية واتفاقية تبادل الأسهم مع بنك الإجارة الأول وقد أدى ذلك إلى زيادة أسهم رأسمال بنك الإثمار بما مقداره 21.4 مليون دينار بحريني». وقد قال الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك الإثمار محمد بوجيري إن عودة البنك لتحقيق الربحية خير دليل على نجاح جهوده في التركيز على الأعمال الأساسية للتجزئة والأعمال المصرفية التجارية». وأضاف بوجيري: «لقد واصل بنك الإثمار منذ تحوله إلى بنك إسلامي للتجزئة العمل تجاه تحقيق رؤية مجلس الإدارة المتفق عليها ليصبح البنك الإسلامي الرائد في مجال التجزئة، حيث أن نتائج هذه الجهود بدأت تتحقق الآن بشكل واضح».

في الربع الأول من 2013

«الخليج المتحد» يحقق 6.5 مليون دينار ربحاً صافياً

أعلن بنك الخليج المتحد ش.م.ب عن تحقيق ربح صافي عائد على مساهمي الشركة الأم بلغ 6.5 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2013 مقابل ربح صافي بلغ 9.1 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2012 أي ما يعادل انخفاض بنسبة 28.9٪.

وانخفض الربح الصافي العائد على مساهمي الشركة الأم لفترة الثلاثة أشهر حتى 31 مارس 2013 بنسبة 28.9٪ حيث بلغ 6.5 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 9.1 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة من العام الماضي. بينما ارتفعت الإيرادات المتكررة ومعدل الربحية للبنك حيث أن الربح الصافي الذي حققه البنك في عام 2012 اشتمل على مكاسب استثنائية حازت عليها إحدى الشركات الزميلة للبنك من بيع عقار في الجمهورية اللبنانية. كما تمكن البنك من خفض المصروفات التشغيلية بنسبة 15٪ من 7.6 مليون دولار أمريكي إلى 6.5 مليون دولار أمريكي وانخفضت مصروفات الفوائد بنسبة 40٪ من 13.3 مليون دولار أمريكي إلى 8.0 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام.

وقد بلغت الأصول الإجمالية للبنك 1.26 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2013 وذلك بارتفاع طفيف (2.9٪) عن الأصول الإجمالية البالغة 1.23 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2012. وارتفع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة



مسعود حيات

1.3٪ ليبلغ 484.5 مليون دولار أمريكي (2012: 478.2 مليون دولار أمريكي) وبلغ معدل كفاية رأس المال 23٪ أي أكثر من المعدل الأدنى المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ 12.5٪.

تعليقا على هذه النتائج قال مسعود حيات، رئيس مجلس إدارة البنك في تصريح له: «تتمشى نتائج الربع الأول من العام مع توقعاتنا بالرغم من انخفاض الأرباح الصافية مقارنة بأرباح الربع الأول من العام 2012 حيث حقق البنك زيادة في الإيرادات المتكررة. هذا وقد بدأت سياسة الانضباط المالي الحازمة وتركيزنا على إدارة الأصول الأساسية للبنك التي بدأ تنفيذها في العام الماضي في تحقيق النتائج المنشودة».

بعد الضريبة للربح الأول من عام 2013

14.67 مليون دولار أرباح البنك الإسلامي الأردني

صادق مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني برئاسة عدنان احمد يوسف رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية ومقرها في مملكة البحرين على البيانات المالية للربع الأول من العام الحالي خلال اجتماعه الذي عقد في عمان بتاريخ 23 / 4 / 2013.

وأعرب عدنان أحمد يوسف عن اعترازه بالنتائج التي حققها البنك خلال الربع الأول من العام الحالي رغم ما تمر به المنطقة من تقلبات سياسية واقتصادية. مؤكداً على سلامة تطبيق البنك للخطة الاستراتيجية المدروسة لخمس سنوات قادمة والنتائج التي تحققت بتضافر جهود الإدارة والعالمين في البنك بكفاءة واضحة في توظيف الأموال وإيجاد قنوات استثمارية آمنة والاستمرار بالارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لعملائه وذلك لترسيخ العمل المصرفي الإسلامي في الأردن الذي يلاقي الدعم المستمر من كافة المؤسسات الرسمية والجهات الرقابية وفي مقدمتها البنك المركزي الأردني.

من جهته قال موسى عبد العزيز شحادة نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك الإسلامي الأردني ان جميع مؤشرات البنك



موسى عبد العزيز شحادة



عدنان احمد يوسف

للربع الأول من العام الحالي 2013 حافظت على اتجاهها الصعودي لتؤكد على تمتع البنك بوضع مالي وإئتماني قوي وسليم، فقد حقق مصرفنا أرباحاً صافية بعد الضريبة بلغت 14.67 مليون دولار مقابل 10.16 مليون دولار

عن نفس الفترة من العام الماضي. وارتفعت حقوق الملكية في نهاية الربع الأول من العام الحالي لتصل إلى حوالي 336.95 مليون دولار مقابل 322.28 مليون دولار في نهاية عام 2012 بنسبة نمو بلغت 4.6٪.

عن الثلاثة شهور الأولى من 2013

«الوطنية القابضة» تحقق 1.2 مليون دينار ربحاً صافياً

أعلنت شركة البحرين الوطنية القابضة عن صافي أرباحها الثلاثة شهور المنتهية في 31 مارس 2013 والتي بلغت 1.2 مليون دينار بحريني، مقارنة بأرباح بلغت 0.82 مليون دينار بحريني للفترة ذاتها من العام الماضي.

وسجلت المجموعة ارتفاعاً في إجمالي أقساط التأمين حيث بلغ 6.44 مليون دينار بحريني أي ارتفاع بنسبة 8٪ عن الفترة ذاتها من العام الماضي. كما سجلت الشركة صافي أقساط مكتسبة بلغت 3.5 مليون دينار بحريني مقارنة بـ 3.4 مليون دينار بحريني للفترة ذاتها من عام 2012. وسجلت أرباح الاكتتاب ارتفاعاً إلى مبلغ 0.52 مليون دينار بحريني مقارنة بـ 0.35 لنفس الفترة من عام 2012. كما ارتفعت أصول المجموعة في 31 مارس 2013 لتبلغ 80 مليون دينار بحريني مقارنة بـ 76.7 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2012.

كما ارتفع معدل صافي عوائد الاستثمار حيث بلغ 0.89 مليون دينار بحريني مقارنة بـ 0.79 للفترة ذاتها من عام 2012. وإلى ذلك، ارتفعت القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية بواقع 0.40 مليون دينار بحريني وذلك مقارنة بـ 31 ديسمبر 2013. أما بالنسبة



لكل من الشركات التابعة للمجموعة، سجلت شركة البحرين الوطنية للتأمين صافي أرباح بلغ 1.18 مليون دينار بحريني مقارنة بـ 0.88 مليون دينار بحريني في عام 2012. وسجلت المجموعة ارتفاعاً في إجمالي أقساط التأمين بنسبة 5٪ عن عام 2012 بالإضافة إلى ارتفاعاً في صافي الأقساط المكتسبة بنسبة 4٪. وسجلت أرباح الاكتتاب ارتفاعاً بنسبة 37٪ عن عام 2012 وارتفاعاً في معدل صافي الأقساط المكتسبة بنسبة 32٪ عن عام 2012. بالإضافة إلى ارتفاع مجموع الأصول بنسبة

1.76٪ عن عام 2012. أما شركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة، فقد سجلت صافي أرباح بلغ 0.09 مليون دينار بحريني مقارنة بـ 0.11 مليون دينار بحريني في عام 2012. وسجلت الشركة ارتفاعاً في إجمالي أقساط التأمين بلغ 23٪ عن العام الماضي. كما سجلت الشركة ارتفاعاً في صافي الأقساط المكتسبة بلغ 2٪ عن الفترة ذاتها من العام الماضي. وسجلت أرباح الاكتتاب ارتفاعاً عن عام 2012 وذلك لانخفاض النفقات وارتفاع دخل العمليات. وانخفض معدل صافي عوائد الاستثمار بمقدار 21٪ عن العام الماضي. بالإضافة إلى انخفاض مجموع الأصول بنسبة 1.5٪ عن عام 2012.

وصرح محمود الصوفي، الرئيس التنفيذي لشركة البحرين الوطنية القابضة: «نحن سعداء بالنتائج المالية التي حققناها في الربع الأول وذلك بفضل الإيرادات القوية من قبل الاكتتاب والاستثمارات. وسوف نستمر في دفع الكفاءة التشغيلية ومراقبة الأداء العام للشركة لنحافظ على نفس الاتجاه على مدار السنة. كما أن خططنا للتوسع في منطقة الشرق الأوسط في تطور بصورة جيدة وننوق الوصول إلى بعض الاستنتاجات خلال عام 2013».

المصرف العالمي يحقق 1.8 مليون دينار أرباحاً صافية

أعلن المصرف العالمي، المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في استثماراته، أمس عن نتائجها المالية عن تحقيق أرباح صافية قدرها 1.8 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2013 بالمقارنة مع خسائر صافية بلغت 2.7 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة خلال عام 2012.

وتأتي هذه النتائج الإيجابية نتيجة جهود المصرف العالمي المستمرة لترشيد تكاليف التشغيل والنفقات وزيادة إيرادات الدخل من الخدمات المالية الاستثمارية.

وقال الدكتور زكريا هجرس، الرئيس التنفيذي لمصرف العالمي: «يسعدنا تحقيق هذه الأرباح في الربع الأول من عام 2013 والتي تعكس استراتيجية المصرف من تبسيط وتنويع عملياتها في ضوء الفترة الزمنية الصعبة التي تواجهها هذه الصناعة. كما أن المصرف العالمي يركز في هذه المرحلة القادمة على التخرج من بعض